

*Egyptian Observatory  
For Education & Training & Employment*



سوق العمل والتدريب المهني  
في هولندا من واقع زيارة عمل فريق المرصد

رصد من أجل تطوير منظومة  
التعليم والتدريب والتشغيل

سوق العمل والتدريب المهني في هولندا من واقع زيارة

عمل فريق المرصد

١٩-٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨

## مستخلص

جاء هذا التقرير في سياق توثيق الزيارة التي تمت إلى دولة هولندا في الفترة من ١٩-٢٦ أكتوبر، والتي قام بها مجموعة من فريق العمل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وأعضاء لجنة التسيير في إطار التدريب السنوي، والذي ركز هذا العام على التنبؤ بسوق العمل "كمنهجية" والبيانات المتعلقة بالتدريب وسوق العمل، بالإضافة إلى آليات تحديد احتياجات سوق العمل، وتأثير ذلك على الخطط التدريبية والتعليمية الموضوعة بما يلائم ويسد احتياجات سوق العمل هناك حتى يمكن الاستفادة بها في تطوير عملية التدريب والتشغيل في مصر

وقد أعد برنامج الزيارة بحيث يغطي كافة المؤسسات المعنية في هذا الشأن، بحيث شملت كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المسؤولة عن التشغيل، ووزارة التربية والتعليم، وكذلك أهم مراكز الخبراء والجامعات ومراكز التشغيل، لكي نستطيع تقييم تجربة هولندا في إدارة سوق العمل بها، والتي نجحت في تخفيض نسبة البطالة بها إلى حوالي ٣٪ فقط، لوضع هذه التجربة أمام متخذي القرار ووضعي السياسات الخاصة بالتعليم والتشغيل في مصر، وأهمية وجود التنبؤ بالمتغيرات في سوق العمل لضمان وضع السياسات التي تكفل ضبط سوق العمل، وإعداد الخطط المستقبلية لتنمية سوق العمل، وتوفير ظروف عمل لائقة.

ويستعرض هذا التقرير جهود المؤسسات المختلفة سواء الحكومية أو القطاع الخاص والمجتمع المدني في إرساء دعائم سوق العمل، وكذلك النموذج المستخدم في التنبؤ بأوضاع سوق العمل في هولندا، ومن ثم يمكن استخلاص أهم الدروس المستفادة في تطوير سوق العمل المصري .  
وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النقاط التي يمكن أن تساهم في تطوير سياسات التعليم والتدريب والتشغيل وهي:

- أهمية توفير البيانات الخاصة بسوق العمل، والحرص على أن تكون ذات مصداقية، ويتوفر فيها الشفافية الكاملة، لكي يتم الاعتماد عليها في التخطيط السليم لمتغيرات سوق العمل.

- العمل على إحداث تكامل بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم والتدريب والتشغيل، حتى يمكن - من خلال هذا التكامل - القضاء على التناقضات الموجودة حالياً في سوق العمل، حيث لا توجد علاقة بين التخطيط والتعليم والتشغيل بما يؤثر سلباً على سوق العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة النوعية.
- إعادة النظر في نظام التعليم - وخاصة الفني - بما يكفل إحداث مرونة أكبر في الانتقال بين نظم التعليم المختلفة، بما يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، وقدرات ورغبات الأفراد.
- أهمية التحول إلى الاعتماد على التخطيط اللامركزي طبقاً لخصوصية كل إقليم من حيث طبيعة الأنشطة الموجودة به.
- ضرورة المشاركة الكاملة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والطلاب والمدارس في الوصول إلى أفضل النظم في التعليم والتشغيل والتدريب، وخاصة فيما يتعلق بآليات سوق العمل وتطوير مناهج التعليم والتدريب.
- ضرورة إجراء تنبؤ بطبيعة الطلب والعرض من العمالة في سوق العمل، وذلك حتى يمكن أن يتم التخطيط السليم لسوق العمل على أساس علمي، مع مراعاة ألا يزيد المدى الزمني لتلك التنبؤات عن خمس سنوات، مع ضرورة مراجعتها كل عامين.
- العمل على دمج الأقليات والفئات التي يمكن أن تسبب توترات في المجتمع، مع إيجاد فرصة عمل ملائمة لهؤلاء.
- العمل على تمكين الفقراء القادرين على العمل من خلال تدريبهم وتوفير فرصة عمل ملائمة لهم، بدلاً من تقديم المعونات.
- وضع مؤشرات ومقاييس أداء واضحة وكمية لمختلف الجهات التي تعمل في مجالات التعليم والتدريب والتشغيل.